2019/46

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في المساهمة في ميزانية برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

فصل وحيد:

يُرخّص لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي القائم في حق الدولة في المساهمة في ميزانية برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية بمبلغ خمسمائة ألف (500.000) دولار أمريكي يتمّ خلاصها دفعة واحدة ابتداء من سنة 2020.

2019/46

الـــواردات عـــــــــــدد
22 ماى 2019
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

2019/46

شرح الاسباب

مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة التونسية للمساهمة في ميزانية

برنامج جسور التجارة العربية الافريقية

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الترخيص للدولة التونسية للمساهمة في ميزانية برنامج جسور التجارة العربية الافريقية، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 65 منه.

وتندرج هذه المساهمة في إطار مزيد دعم علاقات التعاون القائمة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالخصوص ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية عموما والاستفادة قدر الإمكان من الفرص التي يُتيحها هذا البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إطلاق هذا البرنامج تمّ من طرف المؤسّسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وذلك على هامش "المنتدى العربي الإفريقي" الذي تمّ تنظيمه بالرباط يومي 22 و 23 فيفري 2017 على أن يمتدّ تنفيذه على مدى 5 سنوات (2019- 2023) مع اعتبار سنتي 2017 و 2018 كفترة تمهيدية.

وقد حقّق البرنامج نجاحا هاما في الفترة التمهيدية وأمكن له استقطاب مؤسسات مالية وتنموية إقليمية ودولية كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والبنك الافريقي للاستيراد والتصدير (AFREXIMBANK) الذين أصبحوا من الشركاء والداعمين الأساسيين للبرنامج.

وتبلغ الميزانية المستهدفة للبرنامج 5 مليون دولار أمريكي متأتّية بالخصوص من المساهمات الطوعية للدول الأعضاء والمؤسّسات المالية المنخرطة في البرنامج.

ويهدف هذا البرنامج بالخصوص إلى تعزيز الشراكة والتعاون التجاري بين الدول العربية والإفريقية والارتقاء بمستوى التبادل التجاري بين المنطقتين من خلال دعم التعاون بين المؤسسات المعنيّة بمجالي التجارة والاستثمار.

وتشمل تدخّلات البرنامج بالأساس تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء في المجالات المتصلة بتنمية التجارة (إقامة منتديات ومعارض، إعداد دراسات، تنظيم برامج لبناء قدرات الجهات المعنية (المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مؤسسات النهوض بالتجارة) بالإضافة إلى تمويل المشاريع في القطاعات التي أفرزتها الدراسة التي تم إنجازها لتشخيص الإمكانات المتاحة لتعزيز المبادلات التجارية بين الدول العربية والإفريقية والتي تشمل قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية والصحة والبنية التحتية والنقل ومواد البناء.

الـــواردات عـــــــــدد
22 ماى 2019
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركزي

ويضم مجلس إدارة هذا البرنامج كلاً من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)، والصندوق السعودي للتنمية من خلال برنامج الصادرات السعودية، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالإضافة إلى المملكة المغربية باعتبارها عضوا مؤسسا. ويتمّ العمل حاليا على استكمال إجراءات عضوية كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

وطبقا للإجراءات المعتمدة، يمكن لكلّ دولة عضو ترغب في الانضمام إلى مجلس إدارة البرنامج والاستفادة من تدخّلاته المبادرة بالمساهمة في ميزانيته في حدود مبلغ لا يقل عن 500 ألف دولار أمريكي. وقد تمّ بمناسبة الاجتماع الأوّل لمجلس إدارة البرنامج المنعقد يومي 1 و2 نوفمبر 2018 بالرباط بالمملكة المغربية دعوة الدول التي لم تقم بعد بتسديد مساهمتها إلى الإسراع في القيام بذلك حتى يتسنى للمؤسّسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة إتمام إجراءات العضوية.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

عن وزير الفلاحة والاستثمار والتعاون الدولي
رئيس الديوان

الإمضاء: لحبيب بن صيحة

2019/46

الـــواردات عـــــــــدد
22 ماى 2019
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي